lisanarabs.blogspot.com

ما لا ينصرف في ألفيات النحو الثلاث

الدرة الألفية لابن معط
والخلاصة الألفية لابن مالك
وكفاية الغلام للأبشاري

د/ محمد السعيد عبدالله عامر

عام
١٤١٤ هـ — ١٩٩٣ م

lisanarabs.blogspot.com

ما لا ينصرف فى ألفيّات النحو الثلاث

الدرّة الألفيـة لابن معطٍ

والخلاصة الألفية لابن مالك
وكفايـة الغـلام للآثارى

د/ محمد السعيد عبد الله عامر

عـام
١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

مكتبة لسان العرب
lisanarabs.blogspot.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــــدمة

حينما وقع نظرى على الفية الآثارى « كفاية الغلام فى اعراب الكلام » وقلبت صفحاتها وجدتها تختلف اختلافا جوهريا عن الفيتى « ابن معط » ــ الدرة الالفية فى علم العربية ــ « وابن مالك ــ الخلاصة ــ فى المنهج والابواب والفصول والمباحث ، بل فى عرض ما تشابه مما جاء فى الفيـــة الآثارى مع الفية ابن معط وابن مالك مما دعانى الى التفكير فى وضع دراسة مقارنة بين الالفيات الثلاثة ، ولكنى وجدت أن الامر يطول وقتا وامدادا ، فلابد من دراسة مفصلة من كل الوجوه من حيث النظم ووفاؤه بالقاعدة الكلية والجزئية التى يعرض لها دراسة متأنية ودقيقة لكل ابيات الالفيات الثلاثة ، وكذلك الاطلاع على شروح الفيتى ابن معط وابن مالك ، وكذلك ما وصل الينا من كتب الآثارى ، وما ذكره العلماء القـــدامى والدارسون المحدثون عن ابن معط وابن مالك من آراء وابحاث وانطباعات ، بيد انى لم أرد أن اترك الأمر للظروف فرغبت بهذه الدراسة العاجلة أن أفتح الطريق لمبـــاحث أخرى عن الالفيـــات امامى وامام غيرى من الباحثين ، واخترت (مالا ينصرف) لا سيما انه يحوى أمورا من المستدركات والمآخـــذ التى صرح الآثارى بأنه استدركها على ابن معط وابن مالك ، لاعقد هذه المقارنة فى جزء يسير من الالفيات الثلاثة الى أن يشاء الله ظهور البحث الشامل . ولقد أشرت فى هذه الدراسة اشارة يسيرة الى بيان ما كان موجزا او مطولا او مجملا او مفصلا من حيث التعرض للقواعد المراد ذكرها فى هذه الابيات، وهل استوفى ناظمها تلك القواعد والشروط التى ارادها أم قصر فى ذلك .

واعود فاكرر أن هذه لمحـــة سريعة تفتح الطريق لمباحث أخرى تحصر جميع نقـــاط الاتفاق والاختلاف والحسن والقبـــح وغيرها من النقـــاط ؛ والله الموفق لما فيه الخير والصواب .

د. محمد السعيد عبد الله عامر

مكتبة لسان العرب
lisanarabs.blogspot.com

١ ــ أبيات ما لا ينصرف فى

« كفاية الغلام فى اعراب الكلام للأنصارى »

ورابع الأنواع ما لا ينصرف
اسم بعلتين من عشر عرف
فرعيتين فى لفظ ومعنى فاصرف
نحو أجمال وحائض تفى
وقد تزاد ثم بالضم رفع
والجر كالنصب بفتح قد وضع
وعلة فاسمت كعلتين
فى ألف التأنيث والجمعين

موانع الصرف وهى عشر

عرف وصف واعدل وانث واجمع
أعجم وزن ركب وزد الحق تعى

اقسام ما لا ينصرف وهى اثنا عشر

جميع ما لم ينصرف فى اثنى عشر
وفى مفاعل مفاعيل السيف
وشبه ذين ثم فى الليالى
ونحوها يجوز حكم الموالى
ووصف كسكران ونحو احمرا
وآخر اعدل كاحاد معشرا

حالات الممنوع من الصرف وهى سبع فيها يمتنع معرفة وينصرف نكرة

والعلم الخصص من أسامي المنع
بأنه ملازم لسبع
ركب وزد أنث بهاء مطلقا
أعجم وزن وأمدل به والحقا
بهذه معرفة لا تنصرفه
وان تجد منكرا منها فصرف

أمثلة العلم الممنوع من الصرف وهى سبعة

ركب كبعلبك نينويه ثم زد
فى نحو عثمان وأنث تستفد
كطلحة أو زينب أو فاطمة
واعجم كجبرائيل موسى كاتمه
وزن كأحمد أو أمدل كعمر
والحق كملقى بعد نقيل يعتبر

شروط مالا ينصرف وهى عشرون شرطا :

الشرط فى الاسم الذى لا ينصرف
تقيد اضافة وال أو ينصرف
والشرط فى المنع لغير أمكن
والصرف تنوين للاسم الأمكن
والشرط فى مؤنث بالألف
لا يقبل التاء التى فى الطرف
والشرط فى فعلان فعلى أن لا
تدخل تا التأنيث فيه أصلا
والشرط فى أفعل فعلاء يلفى
موصولا والتا عن الأنثى تنفى

والشرط في نحو أحاد معتبر

حالا ونعتا خبرا ينكسر

والشرط في ملحوقها وهو أخر

تقابل لآخرين معتبر

والشرط في الجمعين كسر ما عرض

في رابع وثالث غير عوض

والشرط في التركيب مزج باد

لا بإضافة ولا إسناد

والشرط في المزيد نون وألف

قد زيدتا وصرف أصلي السلف

والشرط في مؤنث كخرنقا (١)

فوق ثلاث ، ومع الها (٢) أطلقا

والشرط في اسم أعجمي (٣) وضعه

فوق ثلاث ، ولشخص جعله

---

(١) خرنق : اسم امرأة شاعرة كانت أختا لطرفة بن العبد .

(٢) يريد بالهاء : التاء ، وعبر بالهاء احترازا من التاء في نحو (بنت) و (أخت) .

(٣) قالت النحاة : وتعرف المعجمة بأربع علامات :

أولها : خروجها عن أبنية العرب غالبا بكثرة البناء وكثرة اللغات نحو : (إسماعيل) وفيه لغتان بـ اللام أو بالنون ، ونحو (جبرائيل) جبرئيل جبريل بالألف والهمزة ، أو بالهمزة وحذف الألف ، أو بحذفهما وكسر الجيم والراء ، ونحو (إبراهيم) ، وفيه ست لغات : إبراهيم ، إبراهام ، إبراهوم ، وبحذف الألف من كل واحد من الثلاثة ونحو (بغداد) وفيها ست لغات : بالمهملتين أو بالمعجمتين ، أو بإهمال الأولى وإعجام الثانية ، أو بالعكس ، أو بغدان بـ النون ، أو بالميم ولا يوجد ذلك في الأسماء العربية أصلا .

وثانيهما : مجيئه في كلامهم غير مصروف نحو (إبليس) فلو كان عربيا لا نصرف إذ العلمية وحدها لا تمنع الصرف .

وثالثها : كون الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية أصلا .

ورابعها : أن يخلو من حروف الذلاقة (الميم والراء والباء والنون والفاء واللام) وهو رباعي أو خماسي » اهـ الهداية ١/٣٧/ب) بتصرف ، وذكر الشيخ « خالد الأزهري » في « التصريح ٢/٢١٩) الشروط الأربعة مختلفة عما ذكره « الأثاري » :

والشرط في الوزن لفعل قد غلب
بعض (اثنين) ، او يخص كجلب
والشرط في عدل المسمى كعمر
لمفرد او جمع ، او كغدر
والشرط في عدل (فعال) ان يرى
مؤنثا مختتما بغير (را)
والشرط في الالحاق قصر لا سوى (١)
وذات عد صرفها كل روى

ماجاز صرفه ساكن العين ، ومنع صرفه محرك العين
ويتحتم منعه مصغرا بالتاء

فرع كهند منعه اولى وسع
كسقر ، او (٢) صغرا بالتا امتنع

ما ليس بمعدول ولا مجموع ، وهو مصروف بالسماع

في فعل وفي فعال كـ « احد »
او كذهاب دام صرف ولبد (٣)

مالا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا وعكسه
ومالا ينصرف مطلقا وعكسه

فرع وفي الاسماء مالا ينصرف
مكبرا ، وان تصغره صرف
نحو « عنتر » سمي (٤) فالسبب
في منعه بنباء تصغير ذهب

---

(١) يريد الف الإلحاق المقصورة لا سواها .

(٢) الف الاثنين في (صغرا) يراد بها الساكن الوسط والمحرك الوسط بالتاء ، وهذا البيت يشير به « الاثاري » الى ثلاث مسائل : الاولى : المؤنث الثلاثي الساكن الوسط العاري من تاء التأنيث ، فانه يجوز فيه الوجهان : (الصرف وعدمه) مكبرا . الثانية : المؤنث الثلاثي المحرك الوسط العاري من تاء التأنيث ، فهو ممنوع من الصرف . الثالثة : المصغر منهما ، وهو ممنوع لظهور التاء فيه .

(٣) نص البيت في نسخة الحرم المكي (دهلوي) :
وان تجد من الثلاثي كاحد فاصرفه منهم بالسماع او لبد

(٤) في نسخة دار الكتب المصرية (منشى) .

وفي المسمى كـ « توسط » عكس

ومطلقا كـ « بعلبك » امنع وقس

موسى يزيد طلحة وسكرا

ن زينبا واحمرا وحمرا

المسمى بالمثنى (١) وهو من جملة مالا ينصرف

ـرع ، وان سميت باسم التثنية

فالصرف ممنوع لتلك التسمية

ما ينصرف مذكرا ويمتنع مؤنثا من اسماء

القرى والاماكن والبلاد

كواسط بدر وفلج ينصرف

وانثوا كمصر فامنع أن عرف

وفي « منى » ودابق حجر هجر

خير ، وصرف غيرها عنهم ندر

ما ينصرف ويمنع ويمد ويقصر ويؤنث ويذكر من اسماء الاشخاص

في مكة حرا بستة (٢) الف

وشبه قبا بطيبة عرف

---

(١) يقول الاثاري في « الهداية » ١٤٤/أ ، ب « وللنحاة فيه مذهبان حكاهما صاحب الكافي : احدهما « حكاية لفظ التثنية رفعا ونصبا وجرا مع كسر النون ، كقولك : جاءني زيدان ، ورايت زيدين ، ومررت بزيدين ، والمذهب الثاني : جعل النون حرف اعراب ، واعرابه اعراب ما لا ينصرف .... ثم يقول :

وهذا المذهب الثاني اقوى من الاول ، ولذلك نظمته في (الكفاية) ووجه تقويته : كونه تلبس بما تلبس به (عمران) ونحو من العلمية والزيادة ، وبهذا استحق ان يعرف باعرابه قياسا على (خناجر) و (سراويل) المسمى بهما » اهـ .

(٢) هذا الاسم وهو (حراء) يجوز صرفه ومنعه ومده وقصره وتانيثه ، وتذكيره . اما كونه مقصورا مصروفا ، فلان القصر والصرف اصل في الاسماء ، واما كونه ممنوعا من الصرف ، فلان الالف المقصورة =

ومنع تاسوعا ، وعاشورا حتم
سواهما اصرف وبتذكير علم
وللثلاثا الاربعا والجمعة
تأنيث الاسم حيث لا يسوم معه
انث جمادي وهو بالمنع اشتهر
مع المزيد ، والخلاف في صفر

ما ينصرف من اسماء الملائكة عليهم الصلاة والسلام

ومنكر يصرف في الملائك
مع المزيد ، والخلاف في صفر

ما ينصرف من اسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

نوح ولوط صالح المؤيد
هود شعيب والرضى محمد

الممنوع والمصروف من اسماء السور

فرع من القرآن في اسما سور
منع اشتى ومنعها على صور

= فيه للالحاق كهي في (ملى وحمى وحجى) وما اشبه ذلك، واما كونه ممدودا او مذكرا او مؤنثا فالعمدة في ذلك على ما نقله الجوهري في صحاحه (حرى) ، ولفظه : « وحرا بالكسرة والمد جبل بمكة يذكر ويؤنث ؛ قال الشاعر :

السنا اكرم الثقلين طرا ... واعظمهم ببطن حراء نارا

ولم يصرفه ، لانه ذهب به الى البلدة التي هو بها » ا هـ صحاح
واما (قباء) فقصره وصرفه على الاصل كما تقدم في (حرا) .
واما كونه ممنوعا من الصرف ، فلان الالف المقصورة فيه للالحاق كهي في : نهى ورحى وسها وسما) وما اشبه ذلك ، واما كونه ممدودا او مذكرا او مؤنثا ، فالعمدة في ذلك على ما نقله الجوهري — ايضا — ولفظه :

« قباء : ممدود موضع بالحجاز يذكر ويؤنث » اهـ صحاح .
وفي القاموس : « وقباء — بالضم — ويذكر ويقصر ، موضع قرب المدينة وموضع بين مكة والبصرة ، وبالقصر بلد بفرغانة » .

فنحو « يونس » امتنع انصرافه
في الاسم او في نية الاضافة

ونحو « هود » او محمد صرف
بها ، وفي اسم سورة لا ينصرف

ومنه ذو حرف الى خمس سكن
ونحو « يس » و « سبحان » امتنعن

ومنه ما يحكونه من الجمل
ومنه معرب بحال او بال

الى هنا ينتهي نص الفية الآثاري وقد رايت قبل الموازنة ان اضيف ما ذكره في الهداية عن اسماء سور القرآن لما فيه الفائدة :

تنقسم اسماء سور القرآن باعتبار الصرف وعدمه الى سبع صور :

الصورة الاولى : ما كان مسمى باسم اعجمي فوق ثلاث : ممنوع من الصرف لعلتين قبل تسمية السورة به ، ثم ازداد بالسورة علة ثالثة ، وهي التانيث ، لان لفظ السورة مؤنث ، وذلك نحو : يونس ويوسف وابراهيم ، فانه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ، حيث كان علما مسمى به من بني آدم ، ثم لما صار علما على السورة زاد علة ثالثة ، وهي التانيث ، فعلى هذا سواء جعل اسما للسورة نحو : قرات يونس ويوسف وابراهيم ، او اضيف اليه سورة كذلك : سورة يونس وسورة يوسف وسورة ابراهيم ، فانه يكون مجرورا بالاضافة او قدر هناك حذف مضاف ، اي سورة يونس ويوسف وابراهيم ، فانه يكون مجرورا على نية الاضافة، ويكون جره بالفتحة على قاعدة ما لا ينصرف ، وقس على نحو ذلك ، والى ذلك اشار بالبيت الثاني من هذه الابيات الخمسة .

الصورة الثانية : ما كان مسمى باسم ثلاثي ساكن الوسط كهود ونوح ، فان جعل اسماء للسورة لم ينصرف للعلمية والعجمة ، او التانيث، كما قالوا في ماه وجوه ، والا فلو لم يدخل عليه التانيث لكان مصروفا كما سياتي بيانه في ذكر ما ينصرف من اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام

وان قدر هناك حذف مضاف ، اي سورة هود ، او نوح ، فقصد انصرف على لغة التنزيل ، وكذلك تفعل بالمسمى باسم عربي كمحمد ، فان قصدت به السورة لم تصرفه للتعريف والتأنيث ، وان نويت الاضافة صرفته ، ولهذا اشرت بقولى : « صرف بها » أعنى بنية الاضافة ، فتنبه لذلك .

الصورة الثالثة : ما كان مسمى به من أحرف الهجاء ، وأقله حرف واحد واكثره خمسة أحرف ، والطريق فى ذلك كله سكون آخره .

اما المسمى بحرف واحد فنحو (صاد) ، والجمهور على اسكان الدال منه فى كل حال ، وقرا الحسن بكسر الدال منه على انه من (صادى يصادى) اذا قابل ، اي صاد بالقرآن عملك ، اى قابله به ، وقرا عيسى بن عمر بفتح الدال ، على انه اسم للسورة ، وبالجملة فالذى عليه الجمهور هو السكون ، وهو المشهور ، ومما يماثل (صاد) ، (قاف) ، (نون) ، وقال ابن الخباز : « وان شئت فقل قرات قافا ، لانه كهند » انتهى كلامه . والسكون اولى من الصرف ، لما فيه من الحكاية ، ولان التنوين موهم للتنكير والله اعلم » .

واما المسمى بحرفين فهو على قسمين : قسم ليس فيه غير السكون ، وهو (طه) وقسم يمتنع من الصرف ، وسياتى الكلام عليه فى الصورة الرابعة .

واما المسمى بثلاث احرف ، فهو على قسمين : قسم ليس فيه غير السكون وهو (الم) ، و (الر) ، وقسم يجوز فيه ان يعرب باعراب المركب ، وهو : (طسم) ، فتقول : هذه طا سين ميم ، وقرات طا سين ميم ، وتبركت بطا سين ميم ، والاشهر فى ذلك وفى نحوه : السكون .

واما المسمى بأربعة أحرف فهو (المص) ، و (المر) وليس فيه غير السكون ايضا .

واما المسمى بخمسة احرف مقطعة فى اللفظ موصولة فى الخط ،

وهو : « كهيعص » و « حم عسق » فليس فيه غير السكون ايضا ، والى هذه الانواع الخمسة اشرت بقولي : « ومنه ذو حرف الى خمس سكن » ، اي ومن المسمى به السورة ما يكون صاحب خمسة احرف جملة واحدة كما قد علمت ، وقولي « سكن » صفة لحرف ، اي ساكن ، والى ذلك اشار الحريري بقوله في الدرة : «ويقولون : هذا واحد ، اثنان ، ثلاثة ، اربعة ، فيعربون اسماء الاعداد المرسلة ، والصواب : ان تبنى على السكون في حالة العدد فيقال : واحد ـــ بسكون الدال ـــ وكذلك الحكم في نظائره ، اللهم الا ان توصف او يعطف بعضها على بعض فتعرب حينئذ ، فالوصف كقولك : سبعة اقل من ثمانية، وثلاثة نصف الستة ، والعطف كقولك : واحد واثنان وثلاثة ، لانها بالوصف والعطف صارت متمكنة فاستحقت الاعراب ، وعلى هذا الحكم تجري اسماء حروف الهجاء ، فتبنى على السكون اذا ثبت مقطعة ولم يخبر عنها كما قال تعالى : « كهيعص » و « حم عسق » ، وتعرب اذا عطف بعضها على بعض كما حكى الاصمعي قال : وانشدني عيسى بن عمر بيتا هجي به النحويون وهو :

إذا اجتمعوا على الف ، وباء   وتاء هاج بينهم القتال

فان عورض ذلك بفتح الميم من قوله تعالى في مفتتح سورة آل عمران:

« ا لم الله لا اله الا هو » فالجواب عنه ان اصل الميم السكون ، وانما فتحت لالتقاء الساكنين ، وهما : الميم ، واللام من اسم الله تعالى ، وكان القياس ان تكسر على ما يوجبه التقاء الساكنين ، الا انهم كرهوا الكسر ، لئلا يجتمع في الكلمة كسرتان بينهما ياء ، هي اصل الكسر ، فتثقل الكلمة ، فلذلك عدل الى الفتحة التي هي اخف » انتهى كلامه .

الصورة الرابعة : ما كان مسمى به وهو على حرفين من حروف الهجاء ، وامتنع من الصرف للعلمية والتانيث ، ولوجود موازن له من الاعلام الممنوعة من الصرف ، وذلك نحو : (ياسين) ومثلها ((طا سين)) و ((حاميم)) ، وهي لا تنصرف ، لانها معارف اعجمية مؤنثة ، وكل منها على وزن ((قابيل)) و ((هابيل)) ، وهما اعجميان ، وعلى هذا فيعرب باعراب مالا ينصرف ، فيقال : هذه حم ، وقرأت حم ، وتبركت بحم ، وتبركت بحم ، ولا ينصرف للتعريف والعجمة والتانيث .

الصورة الخامسة : ما كان مسمى به من الاعلام التي تلازم الاضافة غالبا ، وهو (سبحان) فانه علم التسبيح في الأصل ، وكان مبنيا على الفتح ، ثم انتقل الى السورة فامتنع من الصرف للعلمية والتانيث ، ولوجود موازن له من الاعلام الممنوعة كعثمان المزيد فيه بالالف والنون ، وعلى هذا فيقال : هذه سبحان ، وقرات سبحان وتبركت بسبحان .

واعلم أن كلا من هذين الاسمين ، اعنى (ياسين) و (سبحان يجرى مجرى (يونس) و (يوسف) و (مريم) في عدم الصرف سواء كان لاسم او في نية الاضافة ، لأن كلا من الأسماء المذكورة ممنوع من الصرف بالعملية والعجمة والتانيث والى هذين النوعين اشرت بقولى : ونحو ياسين وسبحان امنعن » .

ومما يجرى مجرى (سبحان) في الوزن والاعراب (لقمان) وهو لا ينصرف للعلمية والزيادة .

الصورة السادسة : ما كان مسمى بجملة نحو « اقتربت الساعة » ، و « قل أوحى الى » ، و « تبارك الذى بيده الملك » ، والطريق في اعرابه : أن يكون على الحكاية ، فيقال : هذه اقتربت الساعة ، وقرات اقتربت الساعة ، ومررت باقتربت الساعة ، وكذلك تفعل في سائرهن ، والى ذلك اشرت بقولى : « ومنه ما يحكونه من الجمل » ، اى ومن المسمى به ما يكون جملة ، فيكون محكيا .

الصورة السابعة : ما كان مسمى به مما يتصرف في وجوه الاعراب بصدره او بعجزه فالأول كقولك : هذه آل عمران ، وقرات آل عمران ، ومررت بآل عمران ، فعمران مجرور بالفتحة ، لانه لا ينصرف ، وآل المصدرة عليه تختلف باختلاف العوامل الداخلة عليها ، والثانى : كالنساء والمائدة والانعام والاعراف والانفال ، والرعد والحجر والنحل والكهف

والأنبياء ونحو ذلك مما صدره الف ولام تعرفه ويختلف آخـره باختلاف العوامل الداخلة عليه ؛ والى هذين النوعين اشرت بقولى : « ومنه معرب بآل او بال » ؛ اعنى ما تقدم ذكره » ا هـ الآثارى فى الهداية ا/١٤٥ — ١٤٧ .

وينظر فى هذه المسألة :الكتاب لسيبويه ١٠٢/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٦٠ .

٢ — ابيات ما لا ينصرف فى الدرة الالفية لابن معط

القول فى بيان غير المنصرف
الصرف فى الاسماء اصل استخف
وهو فى الاسم الامكن الاصل يقع
والصرف بالتنوين والجر تبع
والصرف ممنوع من اسم مشبه
للفعل من وجهين او من اوجه
وهى فروع تسعة اذا اجتمع
منها فى الاسم اثنان فالصرف امتنع
عدل وتانيث وجمع انتهى
وعجمة ووزن فعل خصا
ونون فعلان المزيد والصفة
واسم مركب ، والاسم المعرفة
فالعدل والتعريف نحو عمرا
والوزن والتعريف نحو بذرا
واحمد وتغلب ويشكرا
والوزن والوصف كمثل احمرا
والوصف والعدل كمثل آخرا
ومثل مثنى وثلاث اشتهرا
وعلم انث نحو حمزة
وزينب وطلب وعزة
والف التانيث نحو سكرى
ونحو حمراء ونحو بشرى
تعد فرعين فلا ينصرف
ما هى فيه نكروا او عرفوا

وهكذا الجمع العديم المثل
في المفردات ما له من شكل
بعد فرعين فليس ينصرف
نحو محاريب مساجد مسرف
ثالثه الألف ثم بعده
حرفان أو ثلاثة أو شدة
وزائدا معرف كعمران
ونحو عثمان ونحو عفان
وغطفان وانصرف حسان
اذ نونه اصل كذاك تبان
وزائدا الوصف كمثل سكران
مقابلا سكرى ، كذا اصرف عريان
وعلمية الذي تركبا
كحضرموت وكمعدي كربا
اسما مثال عجمة الاعلام
فنحو اسحاق وابراهام
الا ثلاثيا به قد سكنا
ثانيه فالصرف كنوح عينا
الا مؤنثا كمصر المعرفة
كذا كهند بعضهم ما صرفه
وكل ما لم ينصرف منكرا
لم ينصرف معرفا كأحمرا
وإن تعرفه بلام او تضف
او تكسر العلم فهو منصرف
وما اتاك اسما لحي او لاب
تصرفه نحو قريش وعرب
وان تجرد قبيلة او أما
لم ينصرف كتغلب ولخما

كذا اذا اردت بالبلدان
تأنيث تعريف كمن عمان
لم ينصرف اذ بقعة اردتا
وان اردت موضعا صرفتا
كواسط ودابق وفلج
دليلها فى الشعر للمحتج
كذاك لا تصرف أسماء السور
كهود ، والتأنيث فيها يعتبر
ما لم تكن فى نية الاضافة
اذ ذاك فاصرف ما اقتضى انصرافه
ومثل حاميم وياسين بنى
وقيل بل بترك صرفها اعتنى

٣ — ابيات ما لا ينصرف فى ألفية ابن مالك :

الصرف تنوين أتى مبينا
معنى به يكون الاسم أمكنا
فألف التأنيث مطلقا منع
صرف الذى حواه كيفما وقع
وزائدا فعلان فى وصف سلم
من أن يرى بتاء تأنيث ختم
ووصف أصلى ووزن أفعلا
ممنوع تأنيث بتا كأشهلا
والغين عارض الوصفية
كأربع ، وعارض الاسمية
فالأدهم القيد لكونه وضع
فى الأصل وصفا انصرافه منع
وأجدل وأخيل وأفعى
مصروفة ، وقد ينلن المنعا

ومنع عدل مع وصف معتبر
فى لفظ مثنى وثلاث واخر

ووزن مثنى وثلاث كهما
من واحد لاربع ، فليعلما

وكن لجمع مشبه مفاعلا
او المفاعيل بمنع كافلا

وذا اعتلال منه كالجوار
رفعا وجرا اجره كسارى

ولسراويل بهذا الجمع
شبه اقتضى عموم المنع

وان به سمى او بما لحق
به فالانصراف منعه يحق

والعلم امنع صرفه مركبا
تركيب مزج نحو معد يكربا

كذاك حاوى زائدى فعلانا
كغطفان وكاصبهانا

كذا مؤنث بهاء مطلقا
وشرط منع العار كونه ارتقى

فوق الثلاث ، او كجور وسقر
او زيد : اسم امراة لا اسم ذكر

وجهان فى العادم تذكيرا سبق
وعجمة كهند والمنع احق

والعجمى الوضع والتعريف مع
زيد على الثلاث صرفه امتنع

كذاك ذو وزن يخص الفعلا
او غالب كاحمد ، ويعلى

وما يصير علماً من ذي ألف
زيدت لإلحاق ، فليس ينصرف

والعلم امنع صرفه أن عدلا
كفعل التوكيد أو كثعلا

والعدل والتعريف مانعا سحر
إذا به التعيين قصداً يعتبر

وابن على الكسر فعال علما
مؤنثاً ، وهو نظير جشما

عند تميم ، واصرفن ما نكرا
من كل ما التعريف فيه أثرا

وما يكون منه منقوصاً ، ففي
إعرابه نهج جوار يقتفي

ولاضطرار ، أو تناسب صرف
ذو المنع ، والمصروف قد لا ينصرف

إعـراب ما لا ينصـرف

١ ــ ذكر ابن معط تحت مبحث (القول في إعراب الاسم الواحد)

إعراب الاسم الذي لا ينصرف في حالة الجر فقط باعتبار أنها الحالة التي يختلف فيها غير المتصرف عن المتصرف إعرابا .

أما حالة الرفع ، وكذا حالة النصب فهما متفقان في الرفع بالضمة وفي النصب بالفتحة ، يقول ابن معط :

وكل ما لم ينصرف تفتحه   جرا كاسحاق ، ويأتي شرحه

٢ ــ سار « ابن مالك » على نهج « ابن معط » ، فأفرد مالا ينصرف

بحالة الجر ، باعتباره يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهى علامة فرعية، يقول ابن مالك فى (المعرب والمبنى) :

وجر بالفتحة مالا ينصرف ما لم يضف أو يك بعد ال ردف

ليبين ان جره بالفتحة مشروط بعدم اضافته ، وتجـرده من الالف والـلام .

٣ ـ (أ) أما الأثـارى فقد ذكـر فى مبحث الإعراب الحديث عن هذه العلامة بإيجاز شديد ، حيث ذكرها غير مسماة فى مبحث :

« ما يستوى فيه لفظ المنصوب والمجرور » بقوله :

ويستوى المنصوب والمجرور فى خمسة أولهـا الضمير
ثم المثنى ثم جمـع قد سـلم فى حالتيه ، ثم ممنوع علم

(ب) وفى مبحث (تقسيم الأسماء وتحديدها) يقول :

ممنوعها : اسم مشبه للفعل فى اعدام تنوين وكسر قد نفى

(ج) وفى شروط مالا ينصرف يقول :

الشرط فى الاسم الذى لا ينصرف فقد اضافة وال أو ينصرف

(د) ويؤخر الحديث عن التصريح بعلامة اعـرابه ، وهى الفتحـة الى الفصل السـادس وهو فصل (الجر) حيث ذكر للجر ثلاث علامات لعشرة اسماء ، وأتى آنـذاك بالفتح علامة لجـر مالا ينصرف وهو ـ أيضا ـ متابع لسابقيه :

ابن معط وابن مالك فى ذكر حالة الجر فقط . يقول الاثارى :

والفتح مخصوص بما لا ينصرف والياء فى جر المثنى قد ألف

المصروف اصل للممنوع من الصرف

١ ـ يقول ابن معط في درته :

« الصرف في الاسماء اصل استخف »

٢ ـ ويقول الاثاري في مبحث « اصول الاعراب » :

« واصل المصروف للممنوع »

وابن معط اعطى معنى زائدا عن الاثاري ، فبين ان الاسم المصروف اصل للممنوع بخلوه من العلل المانعة له من الصرف ، فالاسم المجرد من هذه الفروع الزائدة التي سببت له المنع يكون خفيفا ، لعدم تحمله لأمور زائدة على اصله .

٣ ـ ولم يشر ابن مالك الى هذا الأصل في الفيته .

المراد بالمنصرف وغير المنصرف

١ ـ يقول ابن معط عن التنوين :

وهو في الاسم الأمكن الاصل يقع   والصرف بالتنوين ، والجر تبع

٢ ـ ويقول ابن مالك :

الصرف تنوين اتى مبينـا   معنى به يكون الاسم أمكنـا

٣ ـ ويقول الاثاري في شروط مالا ينصرف :

والشرط في المنع لغير امكن   والصرف تنوين للاسم الامكن

(أ) يشير ابن معط الى قضية اختلف فيها العلماء :

هل الصرف هو التنوين ـ فقط ـ أو التنوين والجر معا ؟

(ب) وينص صراحة على اختياره لمذهب المحققين ، وهو أن الصرف هو التنوين . اما المذهب الثاني وهو : التنوين والجر فمن ذهب الى ذلك السيرافي .

(جـ) ذكر الآثارى فى شروطه : أن المنـع من الصرف للمتمكن غير الأمكن وهو ما أشبه الفعل بعلتين ، وأن المصروف هـو الاسم المتمكن فى الاسمية ، لأنه عار من شبه الحرف فيبنى ، أو شبه الفعل فيمتنع من الصرف .

المنع من الصرف لوجود علتين

١ — يقول ابن معط :

والصرف ممنـوع من اسم مشبه	للفعل من وجهين أو من أوجـه
وهى فـروع تسـعة اذا اجتمع	منها فى الاسم اثنان فالصرف امتنع

٢ — ويقـول الآثـارى :

ورابع الأنـواع مـالا ينصرف	اسـم بعلتين من عشر عـرف
فرعين فى لفظ ، ومعنى فاصرف	نحـو (أجيمال) و (حائض) تفى

(أ) ذكر كل من « ابن معط » و « الآثارى » أن الاسم يمنـع الصرف اذا وجد فيه علتان : احداهما لفظية ، وهى اشتقاق الفعل من المصدر وثانيتهما معنوية ، وهى احتياج الفعل الى الاسم فى الاسناد ولا يكون الاسم مشبها الفعل الا باجتماعهما ، وحينذاك يمنع الصرف .

(ب) ولقد اشار الى ذلك « ابن معط » صراحة ، حيث قال : « مشبه للفعل من وجهين أو من أوجه (١) » ، أما « الآثارى » فقد مثل للممنوع ، وهو ما كان فيه العلتان من جهة واحدة بمثالين : الأول (أجيمال) تصغير (أجمال) جمع (جمل) ، فان فيه فرعية التصغير عن التكبير ، وفرعية الجمع من الافراد ، ومرجع تلك العلتين معـا (اللفظ) ،

(١) اعترض ابن الخباز فى الغرة (٣٥ ب) على ابن معط فى قوله : «اومن أوجه » بقوله : « وقول يحيى : أو من اوجه غير معروف ، ولا حجة له فى (ماه وجور) مع أن فيهما ثلاث علل ، لأن منهن علة واحدة بمقاومة ، وعلتان مانعتان من المقاوم » اهـ .

والمثال الثاني : (حائض) فان فيه فرعية التأنيث عن التذكير ، وفرعية الوصف عن الموصوف وجهتهما معا (المعنى) .

(ج) أما ابن مالك فلم يذكر تلك العلل جملة ، بل ذكرها عند الحديث عنها مفصلة واحدة بعد الاخرى .

عدد العلل المانعة الصرف وترتيبها في الذكر

١ — يقول ابن معط :

وهى فروع تسعة اذا اجتمع	منها فى الاسم اثنان فالصرف امتنع
عــدل وتأنيث وجمــع انتهى	وعجمــة ووزن فعــل خصــــا
ونون فعلان المزيد والصــفة	واسم مركب والاســم المعــرفة

وابن معط فى هذا موافق لجمهور النحاة فى اعتبارها تسعة ، ولم يعد منها الف الالحاق .

٢ — ويقــول الآثــارى :

١ — . . . . اسم بعلتين من عشر عــرف

فيرى أن ثانى العلتين التى تمنع الاســم الصرف مجموعة فى عشرة

٢ — ثم يذكرها تفصيلا فيضيف عاشرة ، وهى الالحاق فيقول :

عرف وصف واعدل وانث واجمع	اعجم وزن ركب وزد الحق تفى

٣ — وابن مالك سبق الآثارى فى اضافة الف الالحاق للعلل فيقول :

وما يصير علما من ذى الف	زيدت لالحاق فليس ينصرف

وسبقهما الى ذلك « السيرافى » تشبيها لالف الالحاق بالف التأنيث ، وهناك من يعدها ثمانية ، منهم الزجاج الذى اسقط الالف والنون ، وكذلك

عبد القاهر الجرجاني الذي يعد الألف والنون فرعا على التأنيث (١) .

٤ ــ ذكر ابن معط العلل في عشرة ابيات ، وبين ان المراد بالجمع : الجمع الأصلي ، وكان مفصلا وواضحا حيث ذكر ان الزيادة هي زيادة (فعلان) ، ولكنه ذكر النون فقط ، فكأنه خصها بالزيادة دون الألف .

اما الآثاري فقد ذكرها في بيت واحد مختصر غير مفصلة ، وان عرض لها بعد ذلك مفصلة .

٥ ــ (أ) بدأ ابن معط العلل بالعدل حيث يقول : « فالعدل والتعريف نحو عمرا » ، ويقول : « والوصف والعدل كمثل اخرا » .

(ب) وبدأ ابن مالك في الوصف بزائدي فعلان ، حيث يقول :

« وزائدا فعلان في وصف سلم » وفي العلم بالمركب حيث يقول :

« والعلم امنع صرفه مركبا » .

(جـ) وبدأ الآثاري في الوصف بـذي الزيادة بقـوله : « وصف كسكران » وقوله : « والشرط في فعلان فعلى ... » وفي العلم بالتركيب حيث يقول : « ركب كبعلبك » « ركب وزد ..... » (٢) .

ولقد اعترض ابن الخباز على ابن معط في ترتيبه العلل بقوله (٣) .

« وقد رتب يحيى علل الصرف ترتيبا غريبا ، ولم يبـدأ سيبويه (٤) .

---

(١) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٣ ــ ٥ ، المقتصد للجرجاني ٩٦٥ ، شرح الفية ابن معط ص ٤٤٠ .

(٢) بدأ ابن النحاس بالجمع حيث يقول : (شذور الذهب ٥)

اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ... ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وبدأ بن الحاجب بالعدل حيث يقول : (الكافيـة مع شرح الرضي ٣٥/١)

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ... وعجمة ثم جمـع ثم تركيب

والنون زائـدة من قبلها الف ... ووزن فعل وهذا القول تقريب

(٣) ابن الخباز ٣٦ أ

(٤) الكتاب ١٩٣/٢ ــ ١٩٤

وابو على (١) وابن جنى (٢) الا بوزن الفعل ، وقد بـدا الزمخشرى (٣) بالعلمية ، والبداءة بالعدل غريبة » ا هـ .

ما يمنع من الصرف لوجود علتين

١ ــ العـــــدل (٤)

١ ــ يقول ابن معط : ١ ــ « فالعدل والتعريف نحو عمرا » ، ٢ ــ ويقول :

والوصف والعدل كمثل اخرا ... ومثل مثنى وثـلاث اشتهرا

٣ ــ ثم يقول فى (الظرف) :

فمنه ما لم ينصرف مذكـرا ... معرفة عـدل أمثى سـحرا

٢ ــ ويقول ابن مالك فى الوصف المعدول :

ومنع عدل مع وصف معتبر ... فى لفظ مثنى وثـلاث واخـر

ووزن مثنى وثـلاث كهمـا ... من واحـد لاربـع فليعلمـا

ثم يقول فى العلم المعدول :

والعلم امنع صرفه ان عـدلا ... كفعل التوكيـد او كثعـلا

والعدل والتعريف مانعا سحر ... اذا به التعيين قصدا يعتبر

وابن على الكسر فعـال علما ... مؤنثـا ، وهو نظير جشما

عند تميم ، واصرفن ما نكـرا ... من كل ما التعريف فيه اثرا

---

(١) المقتصد بشرح الايضاح ٩٦٣ .
(٢) اللمع ٢٢١ .
(٣) المفصل مع شرح ابن يعيش ١/٥٨
(٤) بدات العـلل بترتيب « ابن معط » ــ رغـم ورود الاعتراض عليها ــ لأن الدرة الالفية هى اقدم الالفيات الثلاث .

٢ ـ ويقول الآثارى فى الوصف :

وصف كسكران ونحو احمرا   واخر اعـدل كآحاد معشرا

وفى العلم : « واعدل به » ؛ وفى امثلته : « او اعدل كعمر »

وفى شروط ما لا ينصرف :

والشرط فى نحـو احـاد معشر   حـالا ونعتا خبرا ينكر
والشرط فى ملحوقها (١) ، وهو اخر   تقابل لاخرين(٢) معتبر
والشرط فى الجمعين(٣)كسر ما عرض   فى رابع وثالث غير عوض

ثم يقـول :

والشرط فى عـدل المسمى كعمـر   لمفـرد او جمـع او كفـحر
والشرط فى عدل (فعال) ان يرى   مؤنثـا مختتمـا بغـير « را »
والشرط فى «سحر» من يوم عرفه   وشرط «امس» ليلة او ينصرف (٤)

١ ـ ذكر « ابن معط » العدل مع العلمية وقرنه بالمثـال فى نصف بيـت والوصف المعدول فى بيت ومثل له بـ (اخـر) ، والعدد المعدول بـ (مثنى) و (ثلاث) ، ولم يذكر أيا من الشروط التى أوردهـا الآثارى ثم اتى فى مبحث (الظرف) بالظرف المعدول عن الألف واللام

---

(١) الضمير فى (ملحوقها) يعود على اسماء العدد المذكور فى البيت السابق : (احاد ، معشر) ، فكانه يريد ان يقول : شرط الملحوق بنحـو (احاد ، معشر) للوصف والعدل ، وهو (اخر) تقابل لاخرين .

(٢) بفتح الخاء .

(٣) يريد بالجمعين ما كان خماسيا على وزن (مفاعل) او سد اسيا على وزن (مفاعيل) وشرط كل منهما ان يكون ثالثه الفا غير عوض يليها كسر غير عارض فمتى وجد ذلك فى جمع امتنع من الصرف ، لوجود علتين فرعيتين : فرعية فى المعنى ، وهى الدلالة على الجمع ، وفرعية فى اللفظ وهى الخروج عن صيغة الآحاد العربية .

(٤) أراد بـ (سحر) خلوه من الألف واللام ، وهذا معدول عما فيه الألف واللام وكذا خلوه من الاضافة ، وبقولـه : « يوم عرفه » قصـد التعيين .

و بـ (امس)ليلة معينة ، وهى السابقة ليومك الحاضر .

وهو (سحر) ، وبين انه ممنوع من الصرف ، والأولى الحديث عنه هنـــا .

٢ — أتى « ابن مالك » بالعدل مع الوصف ضمن علل الوصفية التى ذكرها كلها أولا ، ثم ثنى بعلل العلمية ، فذكر العدل مع الوصف فى بيتين ومثل له بما مثل به « ابن معط » (مثنى — ثلاث — اخر) .

الا انه فى البيت الثانى قيد العدد المعدول ، فجعله من واحـــد الى أربعة ، وهو ما اتفق عليه جمهور النحاة .

ولا تناقض بين ما ذكره هنا وبين ما ذكره فى الكافية الشافية بايصال العدد المعدول الى (عشرة) ، لأنه مع ذكره لذلك هناك ، فقد بين أنـــه نقل من العرب ، وليس متفقا عليه ، يقول ابن مالك فى الكافية الشافية (١) :

ومنعو انصراف وصف عدلا	الى (فعال) أو مضاه (مفعلا)
فى عدد من واحد صيغا الى	اربعـــة ومخمسا زد ناقـــلا
كذا (عشار) نقلوا ومعشرا	ونقل غـــيره اراه منكـــــرا
وقاس أهل الكوفة البواقى	ورايهـــم يـــرى ابو اسـحاق

ويذكر ابن مالك العلم المعدول فى اربعة ابيات .

٣ — أما الآثارى فيمثل للوصف المعدول بـــ (احاد معشر) .

ويمكن حصر أوجه الاتفاق والاختلاف بين ابن معط وابن مالك والآثارى فى النقاط الآتيـــة : —

(أ) اكتفى ابن معط بذكر نوعين من العلم المعدول :

١ — المسمى به ومثل له بـــ (عمر) ، ٢ — المعدول عما فيه الالف واللام ومثل له بـــ (سحر) .

---

(١) ص ١٤٣٢ — ١٤٣٣ .

بينما اتى للوصف المعدول بثلاثة الفاظ : (مثنى ، ثلاث ، أخر)

(ب) قيد ابن مالك العـــدد على (فعال و مفعل) بكـــونه من واحـــد الى اربعة ولم يقيد ابن معط ولا الآثاري ، وان فهم من ذكر الآثاري للفظ (معشر) انه مع من يجيزه الى العشرة .

وقـــد اختلف العلماء في الأعـــداد المعدولة : فريق : جـــاء بها على (فعال) و (مفعل) الى اربعة ولم يتجاوزه ، وهو المشهور فلـــم يـــات في التنـــزيل متجـــاوزا اربعـــة ، يقول الله تعـــالى : (1) . **« فانكحوا ما طـــاب لكم من النســـاء مثنـــى وثـــلاث وربـــاع »** . والفريق الآخر اجازه الى العشرة .

وابن مالك قيده في الخلاصـــة ، واطلقه الى العشرة في الكافية الا أن قوله (نقلوا) يعطى انه على خلافه .

وابن معط في تمثيله بـــ (مثنى) و (ثلاث) و (ربـــاع) لا يجيز ولا يمنـــع صراحة .

(جـ) اورد الآثاري شرطا للعدد المعدول : وهو : ان يكون نكرة (2) حالا او نعتا او خبرا ، وافاد بذلك ان العدد المعدول يقع موقعا من الثلاثة منكرا ، ولم يشر لذلك ابن معط ولا ابن مالك .

---

(1) الآية ٣ من سورة النساء .

(2) يقول ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٢٢٠ : «واختلف في السبب الذي اوجب ان يمنع هذا العدل الصرف ، فمنهم من قال : انما العدل في اللفظ والمعنى ....، ومنهم من قال : انما منع الصرف للعدل والتعريف ، ومنهم من قال : انما منع للعدل والصفة ، وهو الصحيح .
واما قول من قال : انما امتنع للعـــدل في اللفظ والمعنى ففاســـد ...
واما من قال : انما امتنع للعدل والتعريف فباطل ، لانه يرد عليـــه بقوله : « اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع » ، فمثنى صفة لاجنحـــة ، واجنحة نكرة ، فلو كان معرفة لم ينعت به النكرة ، وان قال : ان (مثنى) بدل فالجواب : ان البدل بالاسماء المشتقة يقل ... ويدل على بطلان مذهبه ايضا قوله « فانكحوا ما طاب لكم من النســـاء مثنى وثلاث ورباع » ، لان (مثنى) حال ، والحال لا يجيء معرفة ، ذلك على بطلان مذهبه » اهـ.

(د) ذكر الآثاري شرطا لآخر التي تمنع الصرف ، وهو أن يكون مقابلا لآخرين جمع مذكر سالم لآخر — بالفتح فيهما — ولم يتعرض لذلك ابن معط ولا ابن مالك .

(هـ) اتفق كل من ابن مالك والآثاري في أربعة أنواع من العلم المعدول :

١ — ما سمي به ، ومثل له ابن مالك بفعل والآثاري بعمر علما على وزن (فعل) .

٢ — لفظ (سحر) (١) .

٤ — (فعال) علما لمؤنث .

(و) زاد الآثاري نوعين :

١ — ما كان على (فعل) للسب ، ومثل له بغدر (٢) .

---

(١) يقول ابن مالك في الكافية الشافية : ١٤٧٨ .

« وامنع لتعريف وعدل (سحرا) ظرفا وأوجب صرفه منكرا »

وفي التسهيل يقول : « ومع العلمية في سحر الملازم للظرفية » ، وعبارته فيهما أدق وأحسن ..مما جعل الدماميني يفضل ما في التسهيل على ما في الخلاصة بقوله : « وهذا أولى من قوله في الخلاصة : سحر الذي أريد به التعيين ، لأنه قد يراد به التعيين ، ويكون محلى بال أو بالاضافة وجوبا ان كان غير ظرف ، وجوازا إن كان ظرفا ، وإنما يلزم الظرفية حالة تجرده من أل والاضافة مقصودا به معين ، ثم المانع له من الصرف : العدل والعلمية ، فأما العدل فعن مصاحبة الألف واللام وقيل : العدل وشبه العلمية ، من حيث تصرف بغير أداة ملفوظ بها ، بل بنية ال ، واختاره ابن عصفور » (تعليق الفوائد القسم الثاني ٧٨٦ — ٧٨٧) .

(٢) ذكر ابن مالك : (غدر) في الكافية الشافية ١٤٧١ بقوله :

والعدل معه مانعا نحو (عمر) ومثل مسمى به نحو (غدر)

وشرحه بقوله : « ما جعل علما من المعدول الى (فعل) في النداء كـ (غدر) و (فسق) حكمه حكم عمر » ولا تعارض بين قول ابن مالك وقول الآثاري الذي شرحه في الهداية (١/١٣٩ ب) بأنه للسب ، ويمكن التوفيق بين القولين بأن يقول : المقصود السب في النداء أو سب المنادى.

٢ — لفظ « امس » مرادا به اليوم الذى قبل يومك (٢) .

(ز) ١ — بين « ابن مالك » أن (فعال) علما لمؤنث ممنوع من الصرف عند بنى تميم ، فقط للعلمية والعدل عن (فاعلة) ، ولم يشر لذلك الأثارى . ونظير العدل عن (فاعلة) العدل عن (فاعل) للمذكر (جشم) وهو العظيم .

٢ — راى ابن مالك انه من المفيد ذكر مذهب اهل الحجاز — ايضا — فى (فعال) وهو البناء على الكسر ، ولم يشر لذلك الأثارى .

٣ — اشترط الأثارى فى (فعال) كونه مختتما بغير (الراء) دون ابن مالك

(ح) ذكر ابن مالك ههنا قاعدة مفادها : « اذا زالت العلمية صرف الممنوع لزوال احدى العلتين بتنكير العلم » .

وذكر الأثارى مثل ذلك فيقول تحت مبحث :

(حالات المنع من الصرف وفى سبع ، فيها يمتنع معرفة وينصرف نكرة)

والعلم الخصص من اسامى المنع ... بأنه ملازم لسبع

ركب وزد أنث بهاء مطلقا ... اعجم وزن واعدل به والحقا

فهذه معرفة لا تنصرف ... وان تجد منكرا منها صرف

---

(١) ذكر ابن مالك (امس) فى الكافية الشافية مفصلا وموضحا لمذهب بنى تميم وغيره واكتفى الأثارى هنا بكونه مقصودا به اليوم السابق يومك بليلة واحدة فلا هو فصل كما فصل ابن مالك فى الكافية الشافية ، ولا هو تركه كما فعل ابن مالك فى « الألفية » ، يقول ابن مالك

تميم منع (أمس) فى رفع ترى ... وعنهم فى غير رفع كسرا

وبعضهم يفتح جرا ، ولدى ... غيرهم الكسر — مطلقا — ان جردا

ومع (ال) وفى اضافة وفى ... تنكير اعرابه لكل اقتفى

وعدل غير (سحر) و (امس) فى ... تسمية تعرض غير منتفى

(١٤٧٨)

٢ — وزن الفعـــــــل

١ — ويقول ابن معط عن وزن الفعل والعلمية :

والوزن والتعريف نحو (بذرا) (١)   واحمد وتغلب ويشكرا

وعن الوزن والوصف يقول :

والوزن والوصف نحو احمرا

٢ — ويقول ابن مالك فى العلمية ووزن الفعل :

كذاك ذو وصف يخص الفعلا   او غالب كاحمـــر ويعـــلى

وفى الوصف مع وزن الفعل يقول :

ووصف اصلى ووزن افعـــلا   ممنوع تانيث بتـــــا كاشهلا
والغين عـــارض الوصفيـــة   كاربع ، وعـــارض الاسمية
فالادهم القيـــد لكونه وضع   فى الأصل وصفا انصرافه منع
واجـــدل واخيـــل وافعـــى   مصـــروفة وقد ينلن المنعـــا

٣ — ويقول الاثارى فى الوصف :

وصف كسكران ونحو احمر ...

وفى العـــلم :

. . . . اعجم وزن

ثم يقول فى امثلة العلم الممنوع من الصرف :

وزن كاحمـــد . . . .

---

(١) جاء فى لسان العرب (بذر) : بذر : موضـــع ، وقيل : ماء معروف ، قال ابن برى : ولم يجىء من الاسماء على (فعل) الا بذر وعثر : اسم موضع وخضم : اسم لعنبر بن تميم ، وشلم : اســـم بيت المقدس ، وهو عبرانى وبقم : اسم اعجمى وهى شجرة ، وكتم : اســـم موضع ايضا .

١ ـ (أ) نرى ابن معط والأنارى في الوصف ووزن الفعل قد اقتصرا على التمثيل له بـ (أحمر) فقط .

(ب) غير أن الانبارى قد أتى بشرط في هذا الوصف وهو أن يكون وصفا أصليا (ليس عارضا) ، وألا يقبل مؤنثة التاء .

(جـ) أما ابن مالك فقد كان مفصلا وواضحا وشاملا :

١ ـ فلقد ذكر ما اشترطه الأنبارى بالوصف الأصلي وبعدم قبول تاء التأنيث .

٢ ـ ولكنه ذكر في أبياته ثلاثة أقسام للوصف على وزن (أفعل) .
١ ـ الوصف الأصلي ويمثل له بأشهل فهذا ممنوع من الصرف
٢ ـ ما وصف بالعروض ويتمثل في نوعين :

(أ) ما كان من أسماء العدد ووصف به فهو منصرف .

(ب) ما كان وصفا في الأصل ، ولكن سمى به وغلبت عليه الاسمية ومثل له بالأدهم القيد ، وهذا ممنوع .

٣ ـ ما تجرد من الوصفية ، وصار اسما في العربية ، ومثل له بأجدل وهو الصقر ، وأخيل للطائر عليه نقط كالخيلان يسمى الشقراق ، وأفعى لضرب من الحيات ، وهذا النوع مصروف ، ولكن بعض العرب لحظ فيهما معنى الصفة وهو القوة والتلون والايذاء فمنعها من الصرف .

٢ ـ في العلم :

١ ـ نرى ابن معط يشير بتعدد الأمثلة الى ما يأتي :

(أ) قسم لا يوجد في غير الفعل الا في علم وأعجمي ، ويمثل له بـ (بذر) : وهو علم لمكان أو لماء .

(ب) قسم يغلب وزنه في الأفعال ويكثر فيها ، ويمثل للأعلام التي جاءت منه بـ (تغلب) و (يشكر) و (احمد) .

٢ ـ حدد ابن مالك العلم الموازي للفعل بنوعين ـ أيضا ـ :

(أ) ما يخص الفعـل .

(ب) ما يغلب فيـه .

٣ ـ وكذلك فعل الآثاري فذكر نوعين ، الا انه اتى بنوع عند الحديث عن العلل التي تمنع العلم من الصرف بذكر مثاله ، وهو ما يغلب فيه فقال : وزن كأحمد ، ثم أتى بالنوعين عند سرده لشروط مالا ينصرف فحدد النوع الغالب بأنه مبدوء بحرف من حروف المضارعة (أتين) والنوع المختص بالفعل ، ومثل له بـ (حلب) .

ومن هنا نجد ان الثلاثة قد اتفقوا في ذكر نوعين :

الا ان ابن معط عبر عن النوعين بالمثال فقط ، فذكر للنـوع الأول ـ وهو الوزن الخاص بالفعل ـ (بذر) ، وللنوع الثـاني الوزن الغالب (احمد) و (تغلب) و (يشكر) .

بينما ابن مالك سمى النوعين ممثلا للغالب ـ فقط ـ بأحمـد ويعلى ولم يمثل للوزن الخاص بالفعل .

أما الآثاري فقد سمى النوعين أيضـا ـ كما ذكرت سابقا ـ ومثل ـ للنوع الغالب بأحمد وحدد علامته ببدئه بأحد الحروف الأربعـة (الهمزة ـ التاء ـ الياء ـ النون) .

ومثل للنوع الخاص بـ (حلب) .

٣ ــ العـــلم المؤنـــث

١ ــ يقــول ابن معط :

(أ) وعلم انــث نحــو حمـــزة　　وزينـــب وطلــب وعـــزة

(ب) ويقـــــول :

الا مؤنثـــا كمصر المعـــرفة　　ـــذا كهند بعضهم ما صرفه

٢ ــ ويقول ابن مالك :

كــذا مؤنث بهاء (١) مطلقـــا　　وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث او كجور او سقر　　او زيد اسم امراة لا اسم ذكر
وجهان فى العادم تذكيرا سبق　　وعجمة كهنـــد والمنع احـــق

٣ ــ ويقول الأشـــارى :

١ ــ زكب وزد ، انث بهاء مطلقا ....
٢ ــ ثم يقــول : ....

وانث تستقد

كطلحة او زينب او فاطمة ....

٣ ــ ثم يقـــول :

والشرط فى مؤنث كخرنقا　　فوق ثلاث ومع الها اطلقا

المؤنث اللفظى ، وهو ما ختم بتاء التانيث ، والمعنوى : اما ان يكون زائدا على ثلاثـــة ، او يكون ثلاثيا ، والثلاثى قد يكون محرك الوســـط او ساكنـــة .

ساكنـــه .

١ ــ (أ) مثل ابن معط للعلم المؤنث باربعة امثلة ، للمؤنث فى اللفظ فقط ــ

(١) يطلق النحويون الهاء احيانا ويقصدون بها التاء .

بحمزة ، فهو اسم لرجل ، وللمؤنث المعنوي ذي العلامة بـ (عـزة) وهو اسم لامرأة ، وقيد الثلاثي بالممنوع من الصرف بكونه محرك الوسط ، ويفهم ذلك بتمثيله له بـ (حلب) (1) .

(ب) الا انه ذكر بعد ذلك لفظ (مصر) وقيده بكونه علما على بلدة وافاد بأنه ما يصرفه عند البعض ، وفهم من ذلك انه يصرف عند البعض الآخر .

٢ ــ وابن مالك ذكر العلم المختوم بتاء التأنيث انه ممنوع من الصرف مطلقا، سواء كان لمذكر او مؤنث ، وسواء كان ثلاثيا أو أكثر من ثلاث ، أما الخالي من العلامة ، ان زاد على ثلاثة امتنع صرفه ، أو منقولا من مذكر الى مؤنث ، وإن كان ثلاثيا ساكن الوسط وليس اعجميا ولا منقولا من التذكير الى التأنيث ، ففيه الوجهان والمنع ارجح ، ومثل لساكن الوسط الاعجمي بـ (جور) ، وهو اسم بلد ، للمحرك الوسط بـ (سقر) ، وهو علم على جهنم ، وللعلم المذكر المسمى به امرأة بـ (زيد) ، ولساكن الوسط وليس اعجميا ولا منقـولا من المذكر للمؤنث بـ (هند) .

٣ ــ (أ) أما الآثاري فقد ذكر ان من المؤنث ما كان مختوما بتـاء التأنيث وهذا ممنوع من الصرف مطلقا (ثلاثيا وغيره ، مذكرا او مؤنثا) ، ثم مثل للمؤنث بثلاثة امثلة : (طلحة) للمؤنث في اللفظ فقط و (زينب) للمؤنث المعنوي فقط ، و (فاطمة) للمؤنث لفظا ومعنى .

(ب) ثم ذكر في شروط مالا ينصرف ان المؤنث الخالي من العـلامة شرطه أن يكون زائدا عن ثلاثة أحرف ، ومثل له بـ (خرنق) .

أما ما ختم بالعلامة فلا يشترط فيه الزيادة عن ثلاثة أحرف ، وهذا نفس الشرط الذي ذكره ابن مالك بقوله :

---

(1) ذكر الآثاري لفظ (حلب) في الممنوع من الصرف للعلمية ، والوزن الخاص بالفعل (الماضي) ، وهنـا ذكره ابن معط في الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (علم على مكان) .

(وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث)

كما انه قد خص المؤنث الثلاثى الخالى من التاء بمبحث مستقل مبينا انه اذا كان ساكن الوسط فمنعه اولى ، اما اذا كان محرك الوسط فمتنع صرفه ، ومثل لساكن الوسط بـ (هند) ولمحركة بـ (سقر) ، ولم يمثل للأعجمى من اسماء البلاد كما مثل ابن مالك ولكنه زاد نوعا ثالثا لم يذكره ابن معط ولا ابن مالك ، وهو المصغر بالتاء من النوعين السابقين ، وقرر انه ممنوع من الصرف .

٤ ـ لم يذكر ابن معط شرط الخالى للعلامة ، كما اشترط كل من ابن مالك والآثارى ، وانما اكتفى بالتمثيل له بـ (زينب) .

٥ ـ اعقب ابن معط العلم الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ـ وهو ممنوع لعلتين بما ختم بألف التأنيث ـ وهو ممنوع لعلة واحدة حقيقة علتين تنزيلا ، فانه لما ذكر التأنيث اراد ان يذكر كل اقسام المؤنث الممنوع لوجود علامة فيه سواء كانت التاء او الألف بنوعيها .

الا أنه أن اغتفر له الخلط بين ما فيه علتين وما فيه علة لسبب الجامع المشترك بينهما ، وهو أن من بين ما فيه علتان للعلمية والتأنيث ، ما ختم بالعلامة فبينهما جامع ، وهو وجود علامة للتأنيث فى آخر كل منهما ، فكيف يغتفر له الإتيان هنا بالممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع ؟؟

هل يقال : ان الممنوع لألف التأنيث لعلة واحدة ، فلما ذكره ذكر النوع الثانى لما يمنع لعلة واحدة فثنى بـ المجموع !! (١)

---

(١) فى سابق كلامى قلت : اننى سأسير فى تعداد الأسماء الممنوعة من الصرف على نهج ابن معط لأقدميته .

لكنى لما وجدت خلطا منه بين ما منع لعلتين وما منع لعلة واحدة خالفته فى ذلك فقط ، وآثرت تأخير ما منع لعلة واحدة الى أن انتهى من ذكر الممنوع لعلتين .

٤ ـ ما ختم بالف ونون مزيدتين

١ ـ يقول ابن معط :

وزائدا معرف كعمران ونحو عثمان ونحو عفان
وغطفان واصرف حسان إذ نونه أصل كذاك تبان
وزائدا الوصف كمثل سكران مقابلا سكرى ، كذا أصرف عريان

٢ ـ ويقول ابن مالك في الوصف :

وزائدا فعلان في وصف سلم من أن يرى بتاء تأنيث ختم
ويقول في العلم :

كذاك حاوي زائدي فعلانا كغطفان وكأصبهانا

٣ ـ ويقول الاثاري :

١ ـ في موانع الصرف :

عرف وصف واعدل وأنث واجمع اعجم وزن ركب وزد الحق نفى

٢ ـ وفي حالات الممنوع من الصرف :

ركب وزد . . . .

٣ ـ وفي امثلة العلم الممنوع من الصرف :

ركب كبعلبك نيه ثم زد في نحو عثمان . . . . . .

٤ ـ وفي الوصف :

وصف كسكران

٥ ـ وفي شروط مالا ينصرف :

والشرط في المزيد نون والف قد زيدتا ، وصرف أصلي الف

(ا) يتحدث ابن معط عن المختوم بألف ونون مزيدتين ، فيمثل للعلم بـ (عمران) و (عثمان) و (غطفان) ، ثم يبين ان ما كانت نـونه اصلية صرف ، ومثل لذلك بـ (حسان) و (تبان) ، فانك لو اعتبرت حسان مأخوذة من الحسن ، وتبان من التبن صرفتا ، فان اعتبرت حسان مأخوذة من الحس ، وتبان من التب لم ينصرفا .

اما الوصف فقد مثل له بسكران وبين ان مؤنثه (سكرى) ، أى ما كان على (فعلان) فى المذكر و (فعلى) فى المؤنث ، فان كان مؤنثه على (فعلانة)، اى بالتاء صرف ، ومثل ذلك (عريان) .

(ب) وابن مالك يأتى فى الوصف فيحدده بألف ونون مزيدتين وأن يسلم مؤنثه من التـاء .

وفى العلم يذكر — ايضا — زيادة الألف والنون — ويمثل له بمثالين (غطفان) اسم قبيلة ، و (اصبهان) اسم مدينة .

(جـ) ويأتى الآثارى فيفرق ذا الزيادتين فى خمسة مواضع ولا يزيد فى الوصف عن التمثيل له بـ (سكران) ثم يـأتى فى شروط مالا ينصرف بذكر شرط زيادة الألف والنون وهو ما سبق ان ذكره ابن معط موضحا وممثلا له ، وكذلك مثل للمنصرف ، واكتفى الآثارى بقوله : « وصف أصلى السقف » .

(د) قيد ابن معط ، والآثارى وابن مالك (فعلان) يكون مؤنثه على (فعلى) الا ان ابن معط صرح يكون مؤنثه على (فعلى) (١) وتبعه الآثارى ، اما ابن مالك فاكتفى بالا يختم المؤنث بالتاء (٢) .

---

(١) ابن معط ذكر شرط الوصف ، وهو خلوه من التاء ضمنا ، لأنه قال « سكران مقابلا سكرى » .

(٢) ما كان صفة على (فعلان) على ثلاثة اقسام :

١ — قسم ممنوع من الصرف ، وهو ما كان مؤنثه على (فعلى) ، نحو : سكران سكرى ، وحيران حيرى وشبعان شبعى وغضبان غضبى .

(هـ) ابن مالك صرح بالوصف حين ذكر شرط ما كان على فعلان ، فقال : « في الوصف » فأخرج بذلك العلم المختوم بألف ونون ، ولم يذكره الأشـــارى .

٥ ــ العلم المركب تركيب مــزج

١ ــ يقول ابن ابن معط :

وعلميـــــة الذي تركبـــا   كحضرموت ، وكمعـــدى كربـــا

٢ ــ ويقول ابن مالك :

والعلم امنع صرفه مركبا   تركيب مزج نحـــو معـــد يكـــربا

٣ ــ ويقول الأشنارى :

(أ) عند عـــد العلل : « وركب » .
(ب) وفي حالات الممنوع من الصرف : « ركب »
(جـ) وفي أمثلة العلم : « ركب كبعلبك »
(د) وفي شروط مالا ينصرف :

والشرط في التركيب مزج بـــاد   لا بإضـــافة ولا اســـــناد

١ ــ ذكر ابن معط العـــلم المركب الممنوع بالمثـــال له بـــ (حضرموت) و (معد يكرب) ، وفهم من المثالين ضمنا أنه يريد المركب المزجـــى لا الإضافي ولا الإسنادي .

٢ ــ وذكر ابن مالك « التركيب المزجي صراحة ومثل له بـــ (معد يكرب)

---

٢ ــ قسم مصروف بلا خلاف ، وهو ما كان مؤنثه على (فعلانة) ، نحو : ندمان ندمانة ، سيفان سيفانة ، وما أشبه ذلك .
٣ ــ قسم لا مؤنث له : وهذا مختلف في صرفه ، فمن جعل العـــلة انتفاء (فعلى) صرفه ، ومن جعلها انتفاء (فعلانة) ــ وهو الصحيح ــ منعه من الصرف ، لمـــا ذكر في الكتب المختلفة .

٣ ــ اما الاثارى ، فلم يذكر التركيب المزجى صراحة الا عند ذكره لشروط ما لا ينصرف ، ومثل له كابن مالك بمثال واحد ، وهو بعلبك .

٤ ــ ابن معط وابن مالك فى بيت واحد وضح كل منهما ما ذكره الاثارى مفرقا فى خمسة مواضع ؛ حتى الشرط الذى ذكره الاثارى فى بيت كامل استغنى عنه ابن مالك بلفظ «مزج» فأخرج الاضافى والاسنادى، وابن معط بمثالية بين ان المقصود به هو التركيب المزجى .

٦ ــ العـــلم الاعجـــمى

١ ــ يقول ابن معط :

أما مثـــال عجمـــة الأعـــلام ... فنحـــو اســـحاق وابراهام
الا ثلاثيـــا به قد ســـكنا ... ثانية فالصرف كنـــوح عينـــا

٢ ــ ويقول ابن مالك :

والعجمى الوضع والتعريف مع ... زيد على الثلاث صرفه امتنع

٣ ــ ويقول الاثـارى :

(أ) فى موانع الصرف يقول : اعجم .

(ب) وفى حالات الممنوع : « اعجم »

(جـ) وفى امثلة العلم الممنوع : « واعجم كجبرائيل موسى كالمسه »

(د) وفى الشروط :

والشرط فى اسم اعجمى وضعه ... فوق ثلاث ، ولشخص منعه

١ ــ يذكر ابن معط العلم الاعجمى بالمثال له بـ (اسحاق) و (ابراهام) ثم يذكر حكم الثلاثى الساكن الوسط ويمثل له بـ (نوح) ، فيحكم بتعين صرفه .

٢ ــ وابن مالك قيده بـ (أ) كونه علما في اللسان الأعجمي .
(ب) وكونه زائدا على ثلاثة .

٣ ــ أما الآثاري فيمثل له بـ (جبرائيل) و (موسى) .
ثم يذكر شرطيه وهما (أ) كونه موضوعا فوق ثلاثة أحرف .
(ب) وكونه علم شخص لا علم جنس .

١ ــ مما سبق نجد أن ابن معط قد صرح وحده بأن الأعجمي الثلاثي ساكن الوسط يتعين صرفه ممثلا له بـ (نوح) .

ثم أعقب ذلك باستثناء من هذا ، وهو أن الثلاثي الأعجمي إذا كان مؤنثا فإنه يأخذ حكم (هند) في جواز الوجهين .

يقـول ابن معط :

إلا مؤنثا كمصر المعرفة ... فذا كهند بعضهم ما صرفه .

ولقد أشار الى ذلك ــ من بعده ــ ابن مالك حينما تحدث عن العلم المؤنث بقوله :

وجهان في العادم تذكيرا سبق ... وعجمة ــ كهند ــ والمنع أحق

فيجيز ابن مالك فيه الوجهين ــ أيضا ــ مثل (هند) ولكنه ذكر أن منعه من الصرف أرجح .

٢ ــ ذكر كل من ابن مالك والآثاري شرط الوضع في اللسان الأعجمي ، وكـونه فوق ثلاث .

٣ ــ خص الآثاري ــ وحده ــ العلم بكونه للأشخاص لا للأجناس .

٤ ــ مثل ابن معط للاعجمى بجبرائيل ، وهو صحيح الآخر ، و (موسى) وهو معتل الآخر ، وذيله بقوله (كاتمه) ، يعنى حالة كونك كاتماً اعرابه . اى غير مظهر لحركات الاعراب ، فان (موسى) معتل الآخر بالالف المقصورة ، فتقدر على آخره حركات الاعراب للتعذر .

٧ ــ العلم المختوم بالف الالحاق (١)

١ ــ يقول ابن مالك :

وما يصير علماً من ذى الف   زيدت لالحاق فليس ينصرف

٢ ــ ويقول الآثارى :

(أ) فى موانع الصرف : « الحق » .

(ب) وفى حالات الممنوع : « والحقا » .

(جـ) وفى امثلة العلم : « والحق كعلقى بعد نقل يعتبر » .

(د) وفى شروط مالا ينصرف .

والشرط فى الالحاق قصر لا سوى   وذات مد صرفها كل روى

١ ــ وافق الآثارى ابن مالك فى جعل الف الالحاق اذا ختم بها العلم يمنع من الصرف تشبيها لها بالف التأنيث (٢) .

٢ ــ الا أن الآثارى قد حدد منع المختوم بتلك الألف بانه لابد ان ينتقل ويصير علماً منقولا (٣) .

---

(١) لم يعتبر ابن معط الف الالحاق من علل المنع من الصرف ، ولهذا اقتصرت على ما قاله ابن مالك والآثارى .

(٢) تشبه الف الالحاق والمقصورة الف التأنيث المقصورة من وجهين :

١ ــ انها زيدت دون من غيرها كالف التأنيث .

٢ ــ انها تقع فى مثال صالح لالف التأنيث ، فان علقى وارطى نظير (سكرى) من المؤنث .

وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحقه به كحاميم اسم رجل ، فانه ممنوع عند (سيبويه) لشبهه بهابيل فى الوزن والامتناع من الألف واللام .

(٣) (علقى) و (ارطى) وهما اسمان لشجر فى الأصل ، وكذا ما اشبههما فلو سمى بهذا الاسم وصار علما على شخص فحينذاك يمنع من الصرف .

٣ ــ خص الأثاري تلك الألف بكونها المقصورة ، فذكر أولا أنها على مثال (علقى) ، ثم ذكر ذلك بصراحة فى الشروط .

٤ ــ أما ابن مالك فلم يتعرض لذلك هنا ، ولقد ذكر ذلك صراحة فى الكافية الشافية (١) .

ما منع من الصرف لعلة واحدة

١ ــ ألف التأنيث

١ ــ يقول ابن معط :

والف التأنيث نحو سكرى ونحو حمراء ونحو بشرى
تعد فرعين فلا ينصرف ما هى فيه نكروا أو عرفوا

٢ ــ ويقول ابن مالك :

فألف التأنيث مطلقا منع صرف الذى حواه كيفما وقع

٣ ــ ويقول الأثارى :

(أ) . . . . فالمنع مطلقا بخمسة يقر
فى ألف التأنيث مطلقا عرف . . . .

(ب) ويقول فى الشروط :
والشرط فى مؤنث بالألف لا يقبل التاء التى فى الطرف

(ج) ويقول ــ أيضا ــ :
وعلة قامت كعلتين فى ألف التأنيث والجمعين

١ ــ يمثل ابن معط الألف التأنيث بـ (سكرى) و (بشرى) للمقصورة و (حمراء) للممدودة ، ويعلل لمنعها من الصرف ، بقوله «تعد فرعين» .

---

(١) يقول فى الكافية الشافية (١٤٩٣) :
والف الالحاق مقصورا منع كـ (علقى) أن ذا علمية وقع

ومعنى عدهم اياها من فرعين : انها لما لزمت الكلمة بينائها عليها فى اول الأمر ، فلم لزومها مقام تأنيث آخر (١) .

ثم يقرر ان ما ختم بألف التأنيث لا ينصرف فى النكرة وفى المعرفة .

٢ ــ ويأتى ابن مالك بقوله : « مطلقا » مزيدا بذلك كلا من الألف المقصورة والممدودة ، وبقوله : « كيفما وقع » اى سواء وقعت فى مفرد أو جمع، اسم او صفة ، بمعرفة أو نكرة (٢) .

٣ ــ وقال الآثارى ــ أيضا ــ : فى « الف التأنيث مطلقا مرف » ، يعنى : المقصورة والممدودة ، ولم يمثل كما لم يمثل ابن مالك .

٤ ــ ويعلل ــ ايضا ــ كما نعل ابن معط لمنعها من الصرف بأنها تقوم مقام العلتين .

٥ ــ ولكنه يذكر شرطا ، وهو عدم قبولها التاء ، لم يذكره ابن معط أو ابن مالك .

٢ ــ صيغة منتهى الجموع

١ ــ يقول ابن معط :

وكــذا الجمع العــديم المثل ... فى المفردات ماله من شكل

يعــد فرعــين فليس ينصرف ... نحو محاريب مساجد مرف

ثالثــــه الالــف ثم بعــــده ... حرفان او ثلاثة او شــدة

---

(١) انظر ابن الخباز (٣٧/ب) .

(٢) يقول ابن مالك فى الكافية الشافية :

بألف التأنيث ــ مطلقا ــ منع ... مقصورا او ممــدودا أينما وقع

ويشرح ذلك بقوله : « وقد نبهت بقولى : « أينما وقع » على أن الألف مؤثرة منع الصرف فى المفرد والجمع من الأسماء والصفات والمعارف والنكرات » .

(١٤٣٨ : ١٤٣١)

٢ ــ ويقول ابن مالك :

وكن لجمع مشبه مفاعلا ... أو المفاعيل بمنع كافلا
وذا اعتلال منه كالجوارى ... رفعا وجرا اجره كسارى
ولسراويل بهذا الجمع ... شبه اقتضى عموم المنع
وإن به سمى أو بما لحق ... به فالانصراف منعه يحق

٣ ــ ويقول الأشمارى :

(أ) وعلة قامت كعلتين ... فى الف التأنيث والجمعين
(ب) . . . . فالمنع مطلقا بخمسة يقر
فى الف التأنيث مطلقا صرف ... وفى مفاعل مفاعيل الف
وشبه ثين ثم فى الليالى ... ونحوها يجوز حكم الوالى
(د) والشرط فى الجمعين كسر ماعرض ... فى رابع، وثالث غير عوض

١ ــ (أ) يعلل ابن معط لمنع هذا الجمع الصرف بأن مجيئه على شكل وصيغة ولفظ لا يوجد فى المفرد يجعله معادلا لعلتين ؛ فالجمع علة ، وعدم النظير قائم مقام علة أخرى ، ويذكر لهذا الجمع مثالين (محاريب) بزنة (مفاعيل) و (مساجد) بزنة (مفاعل) .

(ب) يقيد هذا الجمع بكون ثالثه الف وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أو حرف مشدد .

٢ ــ (أ) يعرض ابن مالك للجمع المشابه (مفاعل) و (ومفاعيل) ، فهذا يكفل له المنع من الصرف .

(ب) ويذكر حكم المنقوص من هذا الجمع بأنه يعرب اعراب (سارى) وهو اسم فاعل مفرد منقوص من الفعل (سرى) ، فينون رفعا وجرا وتحذف ياؤه ، وينصب بفتحة ظاهرة وتثبت ياؤه وينون .

(جـ) ويذكر حكم (سراويل) ، وهو مفرد أعجمى جاء على وزن الجمع وهو ممنوع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة التى تمنعه الصرف .

(د) ثم يذكر حكم ما سمى بهـذا الجمع ، او بما لحـق به من لفظ اعجمى او لفظ ارتجل للعلمية مثل (هوازن) ، وهذا ايضا ممنوع من الصرف ، لشبهه بصيغة الجمع ، او قيام العلمية مقامها .

٢ ـ اما الاثـارى فيذكر :

(أ) ان فى هذا الجمع علة قامت مقـام العلتين كما فعـل ابن معط

(ب) لكنه لم يعلل لسد العلة الواحدة مسد العلتين كما فعل ابن معط

(جـ) ويصرح بان هذا الجمـع يتمثل فى وزنى (مفاعل) و (مفاعيل) وما اشبههما .

(د) لكنه لم يمثل لهذا الجمع كما مثل ابن معط .

(هـ) ويعبر عن الوزنين بالجمعين ، ويشترط لهما شرطين :

١ ـ كون ثالث الجمع الفا غير عوض .

٢ ـ كسر الحرف الرابع الذى يلى الالف .

(و) وقد سبقه ابن معط فى وجود الالف ثالثة فى هذا الجمع وان لم يقيدها بكونها غير عوض كما فعل الاثارى .

(ز) افاد ابن معط ان ما بعد الالف قد يكون ثلاثة احرف او حرفين متحركين او حرفين اولهما ساكن والثـانى متحرك (ادغم اولهما فى ثانيهما لتماثلهما) ، ولم يتعرض لذلك الاثارى صراحة ، وان كان التصريح بوزن (مفاعل) و (مفاعيل) يفيد ضمنا ان ما بعد الالف حرفان او ثلاثة احرف .

(ح) تابع الاثارى ابن مالك فى ذكر حكم الجمع المنقوص ممثـلا له بـ (الليالى) جمع (ليلة) وما اشبهها فهذا النوع يجوز فيه ان تحكم عليه بما حكمت على لفظ (الوالى) وهو اسم مفرد على وزن (فاعل) من الفعل (ولى) منقوص ، فينون رفعا ونصبا وجـرا وتحذف ياؤه فى حالتى الرفع والجر ، وتبقى فى حالة النصب منونة ومحركة بفتحة ظاهرة لخفة الحركة على اليـاء .

ما جاء فى الدرة ، والكفاية ولم يات فى الخلاصة

١ ـ مالا ينصرف فى النكرة والمعرفة

١ ـ يقول ابن معط :

وكل ما لم ينصرف منكرا　　لم ينصرفه معرفا كأحمرا
وان تعرفه بلام او تضف　　او نكر العلم فهو منصرف

٢ ـ ويقول الأنبارى :

(أ)　　فالمنع مطلقا بخمسة يقر
فى الف التأنيث مطلقا عرف　　وفى مفاعل مفاعيل الف
وشبه ذين ثم فى الليالى　　ونحوها يجوز حكم الوالى
وصف كسكران ونحو أحمرا　　واخر اعدل كآحاد معشر

(ب) الشرط فى الاسم الذى لا ينصرف　　فقد اضافة وال او ينصرف

(ج) وفى (مبحث حالات العلم الممنوع من الصرف ، وهى سبعة فيها يمتنع معرفة وينصرف) ، يقول .

والعلم اخصص من اسامى المنع　　بانه ملازم لتسبيع
ركب وزد أنث بهاء مطلقا　　اعجم وزن واعدل به والحقا
فهذه معرفة لا تنصرف　　وان تجد منكرا منها صرف

١ ـ (أ) ذكر ابن معط فى البيت الأول قاعدة عامة وهى :

كل ما لم ينصرف نكرة لا ينصرف معرفة ، ومثل لذلك بأحمر . وذكر فى البيت الثانى ان الاسم الذى لا ينصرف اذا اقترن بال او اضيف صرف وكذلك العلم اذا نكر صرف .

(ب) اعترض ابن الخباز على ابن معط فى البيت الاول بقوله (١) :

« هذا العموم غير مستقيم ، والحق ما اذكره : مالا ينصرف نكرة ضربان :

احدهما : ما ينصرف فى المعرفة ، وذلك الاعداد المعدولة كأحاد ، لا ينصرف نكرة للوصف والعدل ، وينصرف اذا سميت به نكرة لزوال العلتين ، وحدوث علة واحدة .

والثانى : ما لا ينصرف فى المعرفة نحو : احمر : فانه لا ينصرف نكرة للوصف ووزن الفعل ، ولا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وفيه خلاف اذكره بعد ، وذلك اذا نكر » .

٢ ــ (أ) خصص الآثارى ما يمنع من الصرف معرفة ونكرة بخمسة مواضع :

١ ــ الف التأنيث (مقصورة وممدودة) .

٢ ــ صيغة منتهى الجموع .

٣ ــ ما كان وصفا على فعلان فعلى .

٤ ــ ما كان وصفا على افعل .

٥ ــ المعدول فى حال تنكره ويشمل : (اخر) ، العدد المعدول كـ (احاد) و (معشر) (٢) .

---

(١) انظر ابن الخباز ٣٩ أ .

(٢) ذكر الصيمرى فى التبصرة تحت باب (ما لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة) هذه المواضع الخمسة ص ٥٦٨ ، وعلل لمنعها الصرف بقوله :

١ ــ ما كان على صفة (افعل) ص ٥٤٤ يقول : « ما كان صفة ، فانه لا ينصرف فى المعرفة ، ولا فى النكرة ، وذلك مثل : احمر ، اسود ، ابيض ، وانما لم ينصرف فى النكرة لاجتماع الصفة ووزن الفعل ، فان سميت به ثم نكرته فسيبويه لا يصرفه ، لانك إذا نكرته ، فانما ترده إلى حال كان لا ينصرف فيها قبل التسمية .

واما الأخفش فيصرفه ، لانك قد نقلته بالتسمية من حال الصفة ، فاذا نكرته لم يبق فيه الا علة واحدة ، وهى وزن الفعل ، فيصرف منه لذلك » اهـ .

٢ــ ما علا منه الألف المقصورة او الممدودة ص ٥٤٨ يقول : « فلا =

(ب) ذكر الأنبـاري ــ ايضا ــ ان ما لا ينصرف اذا اقترن بالألف واللام ، أو أضيف انصرف .

(جـ) وذكر ــ ايضا ــ انه اذا نكر احد الاعلام الممنوعة من الصرف صرف لزوال احدى العلتين المانعتين الصرف ، وهى التعريف وقـد اشرت سابقا الى ان ابن معط سبقه الى ذلك (1) .

= ينصرف فى معرفــة ولا نكرة .... والفرق بين الهاء والألف حين صرفت النكرة مع الهاء ولم تصرف مع الالف ان الهاء ليست علامة لازمة ، الا ترى انك تقول : قائم وقائمة ومسلم ومسـلمة وتقول فى الجمع : مسـلمات وطلحات ، فتحذف الهاء فى المذكر وفى الجمع ، والالف لازمـة لما دخلت عليه غير منقطعة منه فى حالها فصارت كأنها حرف من حروف الاسم ، فلما لزمت لزوم بعض حروف الاسم صارت هذه العلة تقوم مقام علتين ، فامتنع صرف ما فيه الألف مقصورة أو ممدودة لذلك » .

٣ ــ ما كان فى آخره الف ونون زائدتان ص ٥٥٦ يقول : « فهـذا لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة لان الالف والنون فى هـذا تضارع الالفين اللتين فى حمراء واصفياء ، وذلك ان (سكران) وبابه ليس له مؤنث على لفظه ، كما ان حمراء وبابه ليس له مذكر على لفظه » اهـ .

٤ ــ وفى المعدول من الاعداد يقول ص ٥٦٠ : « لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة للعدل والصفة . وفى (اخر) ص ٥٦٢ يقول : « ولا تصرف (اخر) للعدل والصفة ، وهى نكرة . فاذا سميت بأخر شيئا ، ثم نكرته لم تصرفه على مذهب من لا يصرف « احمر » اذا نكره بعد التسمية ، لانه يرد الى حال كان فيها لا ينصرف ، وعلى مذهب الاخفش ينصرف ، لان حكم الصفة زال عنـه بالتسمية » اهـ .

ويقول الزجاج فى ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦ (باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل) « نحو مساجد ومفاتيح ... لا ينصرف شىء من ذلك من النكرة ، فان كان معرفة كان ابعد لصرفه . وانما منعهم من صرف هذا المثال : انه ليس على مثال يكون فى الواحد ، ليس فى الاسماء التى هى لواحد مثل شىء مما ذكرنا » .

(1) يعترض ابن الخباز على ابن معط ــ ويمكن ان يوجه للانبارى ايضا ــ فى تنكير العلم بقوله (٣٩ ب) : « أو نكر العلم » لا يؤخذ مطلقا ، فان فى صرف احمر اذا نكر بعد التسمية خلافا ، فسيبويه منعه ، وحجته : انه لما نكر بعد التسمية عاد الى الحال التى كان عليها قبلها ، وهى التنكير ، وقد كان غير منصرف فلاحظنا الاصل ، وابو الحسن يوجبه ، وحجته : ان منع صرفه قبل التسمية للوصف والوزن ، وبعد التسمية للعلمية والوزن فاذا نكر زال التعريف بالتنكير ، والوصفية بالتسمية ، فلم يبق الا سبب واحد وهو الوزن . واستحسن عبد القاهر القولين » اهـ .

٢ ــ اسماء البــلدان والأمـــاكن

١ ــ يقول ابن معط :

كـذا اذا اردت بالبــــلدان تأنيــث تعريف كمن عمـــان

لــم ينصرف اذ بقعة أردتــا وان أردت موضعا صرفتـــا

كواسط ودابق وفلــج (١) فليلهـــا فى الشـــعر للمحتج

٢ ــ يقول الأنبارى تحت مبحث (ما ينصرف مذكرا ويمتنع مؤنثا من أسماء القرى والأماكن والبلاد) :

كواسـط بـدر ونلج ينصرف وأنثوا كحمص فامنع ان عرف

وفى منى ودابق حجر هجر(٢) خير وصرف غيرها عنهم نزر

١ ــ يقسم ابن معط أسماء البلاد الى قسمين :

(أ) ما غلب عليه التأنيث ، وهذا لا ينصرف لانه مراد به البقعة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث ومثل له بعمان .

(ب) ما فيه التعريف ، ولكنه يذكر حمــلا على معنى الموضع ويؤنث حملا على معنى البقعة ، فتذكيره وتأنيثه متوقفان على التأويل،

---

(١) (فلج) : اسم بلد ، ومنه قيل لطريق من البصرة الى اليمامةطريق بطن فلج (اللســان) . (واسط) : موضع بين الجزيرة ونجد ، يصرف ولا يصرف وموضع بين البصرة والكوفة وصف به لتوسطه بينهما ، وغلبت عليه الصفة وصار اسما (اللسان) .

(دابق) : مدينة فى اقصى فارس ، وقيل : انها قرية قرب حلب ، والاغلب فيه التذكير والصرف ، لانه فى الاصل اسم نهر ، وقـد يؤنث (الصحاح ، معجم ما استعجم٢/٥٣١ ، معجم البلدان٢/٤١٧ . (٢) حجر : قرية لبنى سليم بنجد (معجم ما استعجم ٢/٩٠٧ ، معجم البلدان ٢/٢٢٣) . (هجــر) : مدينــة بالبحرين .... فلما هجــر التى ينسب اليهـــا الجهرية فهى قرية من قرى المدينة (معجم ما استعجم ٢/١٣٤٦ ، معجم البلدان ٥/٣٩٣ ، اللسان (هجر) .

فاذا أنث منسع الصرف للعلمية والتأنيث ، واذا ذكــر صرف لوجود التعريف فيه فقط .

٢ — أما الآثارى فيقسم اسماء البلاد والاماكن الى ثلاثة أقسام : (١)

(أ) قسم نوى به التذكير كواسط وبدر وفلج ، فينصرف ، وهو قليل .

(ب) قسم نوى به التأنيث فيمنـــع الصرف ، وهو كثير نحو (مصر) واشترط فيه وجود العلمية ، فان كان نكرة صرف لقوله تعالى : « اهبطوا مصرا فان لكم ما سألتم » (٢) .

(ج) قسم يجوز تذكيره وتأنيثه ، وذكر له اربعة اسماء هي : (منى) ، (دابق) ، و (حجر) و (هجر) .

وتقسيم الآثارى اقرب لما ذكره سيبويه (٤) .

٢ — أســماء ســور القــرآن

١ — يقول ابن معط :

وكذاك لا تصرف اسماء السور كهود والتــأنيث فيهــــا يعتبــر
ما لم تكن في نيـــة الاضـــافة اذ ذاك فاصرف ما اقتضى انصرافه
ومثل حاميـــم وياسين بشـــى وقيل : بل بتــرك صرفهــــا اعتني

(١) انظر الهداية للآثارى ١/١٤٧ أ .
(٢) الآيــة ٦١ من سورة البقرة .
(٣) يقول سيبوية ٣/٢٤٣ : « أما (واسط) فالتذكير والصرف اكثر ، وانما سمي واسطا لانه مكان وسط البصرة والكوفة ، فلو أرادوا التأنيث لقالوا : واسطة . ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف . و(دابق) : الصرف والتذكير فيه أجــود . . . . وقد يؤنث فـــلا يصرف وكذلك (منى) الصرف والتذكير أجود ، وان شئت انثت ولم تصرفه وكذلك (هجــر) يؤنث ويذكر . . . . وأما (حجر اليمامة) فيذكر ويصرف ومنهم من يؤنثه فيجريه مجرى امرأة سميت بعمرو ، لأن حجــرا شيء مذكر سمي بــه المذكــر .
فمن الأرضين ما يكون مؤنثا ويكون مذكرا ، ومنها مالا يكون الا على التأنيث نحو : عمان والزاب واراب ، ومنها مالا يكون الا على التذكير نحو : فلج ، وما وقع صفة كواسط ، ثم صار بمنزلة زيــد وعمرو ، وانمــا وقع لمعنى » اهـ .

٢ — ويقول الأشـــارى :

فرعهن القرآن فى اسما سور | منع اتى ومنعها على صور
فنحو يونس امتـنع إنصرافه | فى الاسم او فى نية الاضافة
ونحو هود أو محمـــد صرف | بها وفى اسم سورة لا ينصرف
ومنه ذو حرف الى خمس سكن | ونحو يس وسبحان امنعن
ومنه ما يحكونه من الجمـــل | ومنه معرب بـــأل او بـــال

أ — يقول ابن معط ان تقصـــد بهـــود — مثلا — اســـم السورة امتنع من الصرف للتعريف والتأنيث ، فان نويت مضافا محذوفا صرفت لفوات التأنيث لانك لم تسم به : فيقول : قرأت هود ، اى سورة هـــود ، والمقصود : سورة النبى هود ثم يتطرق الى حكم ما كان على حرفين من حروف المعجم ورأيه فى مثله (حاميم) و (ياسين) البناء (١) ثم يشير الى ان هناك رأيا باعرابه اعراب مالا ينصرف ، وهذا الرأى من خلال تعبيره ليس المختار عنده ، ولم يتطرق ابن معط الى باقى الأنواع المتعددة التى ذكرها الأشـــارى ومن سبقه .

٢ — أما الأشـــارى فقد ذكر هنا خمسة انواع لاســـم السورة زادهـــا فى الهداية الى سبعة انواع ، ولقد ذكرت تلك الأنواع مفصلة عند إيراد نص «الكفاية» فى باب ما لا ينصرف(٢) فلا داعى لاعادتها مرة اخرى .

---

(١) اعترض ابن الخباز على ابن معط فى قوله ببناء مثل (حاميم) و (ياسين) يقول ابن الخباز (٠)ب) .

« وقول يحيى فيه نظر ، ان كان يعنى به البناء ، وهو فى صـــدر السورة فمسلم ، لأن التلاوة كذلك ، وان عنى به البناء مع جعله اســـما للسورة وتعاقب العوامل عليه ، فهو خطأ ، لأنه على اوزان المفردات » .

(٢) انظر ص ٦ .

ما انفردت به الدرة الالفية لابن معط ولم يات في الخلاصة

او في كفاية الغلام

ما كان اسما لحي او لاب او لقبيلة

يقول ابن معط :

وما اتاك اسم لحي او لاب   تصرفه تحو قريش وعرب
وان ترد قبيلة او اما   لم يتصرف كتغلب واخما

يذكر ابن معط ان اسماء القبائل تاتي على قسمين :

الاول : ما كان مذكرا واردت به معنى الحي او الاب فهذا يصرف مثل (لخم) و (قريش) و (عرب) ، فان قصدت به اسم القبيلة منعته الصرف .

الثاني : ما كان فيه سببان ظاهران كـ (تغلب) ففيه التعريف ووزن الفعل فلا ينصرف ، سواء قصد به الحي ، او القبيلة ، ولقد كان ابن معط غير واضح في هذا التقسيم فتداخلت الامثلة مما دعا ابن الخباز ان يشرحه بوضوح ويفصله .

يقول ابن الخباز (٣٩ ب) :

« اسماء القبائل على ضربين : ضرب فيه سببان ظاهران ، فهذا غير منصرف كتغلب وباهلة ، فلا فرق بين ارادة الحي وبين ارادة القبيلة وضرب فيه التعريف ، وتأنيثه وتذكيره موقوفان على النية ، فهذا اذا ذكر كقريش ولخم لم يخل من ان تنوى مضافا محذوفا ، اولا فان نويت صرفت ، قلت : هؤلاء قريش ، وهؤلاء لخم ، فكانك قلت : جماعة قريش وبنو لخم ، وان لم تنو مضافا فان قصدت الحي كقولك : جاء تميم ، اى هذا الحي ، وان قصدت القبيلة لم تصرف كقولك : هذه قريش ، وقد قرىء « ثمود » منونا وغير منون على هذا التاويل قال ابن الرباع :

غلب المشاميخ الوليد سماحة   وكفى قريش المعضلات وسادها

وقوله : « عرب » فيه نظر ، لانه ان عنى اسم هذا الجيل ، فهو نكرة ، وان كان علما وقد استبد بنقله فمسموع » ا هـ .

ما ورد في الالفية ولم يرد في الــدرة او كفــاية الغلام
(صرف الممنوع او منع المصروف)

يقــول ابن مالك :

ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع ، والمصروف قد لا ينصرف

يقرر ابن مالك : انه يجوز للضرورة او للتناسب صرف مالا ينصرف ، او منع المصروف من الصرف .

ولم يذكر كل من ابن معط الذى اتى قبل ابن مالك ، ولا الآثــارى الذى اتى بعده شيئا عن هذا الحكم .

ما انفــردت به كفــاية الغــلام
عن الــدرة الالفيــة والخلاصة

١ — مبحث (ما يمتنع معرفة وينصرف نكرة) .
٢ — مبحث (شروط مالا ينصرف)
٣ — مبحث (ما ليس بمعدول ولا مجموع وهو مصروف بالسماع)
٤ — مبحث (مالا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا وعكسه ، ومالا ينصرف مطلقا وعكسه) .
٥ — مبحث (المسمى بالمثنى وهو من جملة مالا ينصرف) .
٦ — مبحث اما يصرف ويمنع ويمد ويقصر ويؤنث ويذكر من أسماء الأشخاص) .
٧ — مبحث (ما يمنع ويصرف ويذكر ويؤنث من اسماء الأيام والشهور) .
٨ — مبحث (ما ينصرف من أسماء الملائكة عليهم الصلاة والسلام) .
٩ — مبحث (ما ينصرف من أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام) .

وقد ورد ذكر ذلك كله تفصيلا اثناء عرض نص باب ما لا ينصرف في « كفاية الغلام » .

وتجدر الاشارة هنا أن ابن مالك قد اتى بمعظم ما اتى به الآثــارى وذلك في «الكافية الشـافية» ، بل ان ابن مالك اتى في كثير من هذه المباحث بأمور والفاظ لم يعرض لها الآثارى ولا اكون مغاليا ان قلت : ان الآثــارى قد استوحى معظم ما في نظمه من « الكافية الشـافية » لا اقول في الالفاظ ، وانما في الفكرة والمحتوى ومعلوم أن المقارنة هنا بين الخلاصة وكفــاية الغــلام فقط .

مكتبة لسان العرب
lisanarabs.blogspot.com

خاتمـــــــة

بعد هذا العرض لما لا ينصرف فى الألفيات الثلاث :

١ — الدرة الألفيــة لابن معط .

٢ — الخلاصة الألفيــة لابن مالك .

٣ — كفاية الغلام فى اعراب الكلام للأشــارى .

استطيع ان اقرر ان تلك الدراسة الجزئية لتلك الأبيات ، لا تمنعنى ان اخرج بنتيجة من هذا الجزء اليسير الذى استعرضته مفادها ما يأتى :

١ — ان نظمى ابن معط وابن مالك قــد فاقا بكثير نظم الأثارى . فانــا لا نجدهما قد كررا عبارات أو الفاظا فى قافية الابيــات كما ورد كثيرا عند الأثــارى .

فقد اتى الأثارى بالفاظ مكررة وتذبيلات ليكمل بها القافية مع أن بحر الرجز يسهل للناظم ان ينظم شعره فى ســهولة وعدم جهــد ، ومن ذلك التذييلات والألفاظ المكررة ، وهذا الذى اذكره هو فى جزء يسير فقط وهو وهو (مالا ينصرف) :

(أ) (وحائض تلى — اعلاء يفى) .

(ب) (مفاعيل ألفا — وصرفه أصلى ألفا)

(جـ) (لغير امكن — للاسم الأمكن) .

(د)) فقد اضافه . . او ينصرف — ليلة أو ينصرف — وفى الاسماء مالا ينصرف — ورابع الانــواع مالا ينصرف — فهذه معــرفة لا تنصرف وفى اسم ســورة لا ينصرف) .

(هـ) من (من عشر عرف ــ فامنع ان عرف) .
(و) (فمؤنث بالألف ــ نون وألف) .
(ز) (منها صرف ــ وان تصغره صرف) .

٢ ــ ان ابن معط قد نظم نثره على بحري الرجز والسريع وان قال قائل ان نظمه على بحرين جعل الألفاظ طواعة له ، فاننا نقول : فما بال ابن مالك ، وهو قد نظم ألفيته من بحر واحد هو الرجز ، لم يقع فيما وقع فيه الآثاري الذي نظم كافيته من بحر الرجز .

وهـذا يحسب لكل من ابن معط ، وابن مالك ويحسب على الآثاري

مكتبة لسان العرب
علاء الدين شوقي
lisanarabs.blogspot.com

اهم مراجــع ومصــادر البحــث

١ ــ الأصول لابن السراج . تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرســالة ، الطبعة الأولى .

٢ ــ التبصرة والتذكرة للصيمري . تحقيق د/ فتحي احمد مصطفى علي الدين (الكتــاب الحــادي عشر) مطبوعــات مركــز البحث العــلمي جامعة أم القــرى .

٣ ــ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني (القسم الثاني) . رسالة دكتوراه . تحقيق محمد السعيد عبد الله .

٤ ــ شرح ابن يعيش على المفصل . دار الطباعة المنيرية مصر .

٥ ــ شرح ألفية ابن معط . تأليف د/ علي موسى الشوملي ، مكتبــة الخريجي بالرياض ــ الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

٦ ــ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ــ النــاشر : عيسى البابي الحلبي .

٧ ــ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور . تحقيق د/ صاحب أبو جناح . الكتاب الثاني والأربعون ــ احياء التراث الاسلامي ــ وزارة الأوقاف العراقيــة .

٨ ــ شرح شذور الذهب لابن هشام ــ محيي الدين بن عبد الحميد .

٩ ــ شرح كافية ابن الحاجب للرضي ــ دار الكتب العلمية ــ مصــور عن شركة الصحافة العثمانية .

١٠ ــ الصحاح للجوهري ــ احمد عبد الغفور عطار .

١١ ــ الغــرة المخفية لابن الخباز (مخطوطة بأحمد الثالث بتركيا برقم ٢٢٣٦) .

١٢ ــ الكافية الشافية وشرحها . تحقيق د/ عبد المنعم هريدي (الكتاب السادس عشر) مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

١٣ — الكتاب لسيبوية — تراثنا عبد السلام هارون .

١٤ — لسان العرب لابن منظور — دار صادر ، ودار بيروت للنشر .

١٥ — اللمع لابن جنى تحقيق د/ حسين شرف — عالم الكتب بمصر ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م .

١٦ — ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج . تحقيق هدى قراعة — مطبوعات لجنة احياءالتراث الاسلامى — المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بمصر .

١٧ — معجم البلدان لياقوت الحموى . دار صادر — دار بيروت — ١٤٠٤ هـ / ١٩٧٤م .

١٨ — معجم ما استعجم للبكرى . تحقيق مصطفى السقا . لجنة التاليف القاهرة .

١٩ — المقتصد فى شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجانى . تحقيق د/ كاظم المرجان — دار الرشيد . بغداد ١٩٨٢ م .

٢٠ — المقتضب للمبرد . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة .

٢١ — الهداية فى شرح الكفاية للاثارى .

(مخطوطة بمكتبتى)

مكتبة لسان العرب
lisanarabs.blogspot.com

مطبعة عبير - حدائق حلوان
تليفون : ٣٧٤٠٤٨٤